

كتاب آداب السفر

الفهرست:

- في الآداب من أول النهوض إلى آخر الرجوع
- فيما لابد للمسافر من تعلمه من رخص السفر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فتح بصائر أوليائه بالحكم والعبر، واستخلص همهم لمشاهدة عجائب صنعه في الحضر والسفر، فأصبحوا راضين بمجاري القدر منزهين قلوبهم عن التلفت إلى منتزهات البصر إلا على سبيل الاعتبار بما يسبح في مسارح النظر ومجاري الفكر، فاستوى عندهم البر والبحر والسهل والوعر والبدو والحضر. والصلاة على محمد سيد البشر وعلي وصحبه المقتفين لأثاره في الأخلاق والسير وسلم كثيرا.

أما بعد فإن السفر وسيلة إلى الخلاص عن مهروب عنه أو الوصول إلى مطلوب ومرغوب فيه. والسفر سفران: سفر بظاهر البدن عن المستقر والوطن إلى الصحارى والفلوات، وسفر بسير القلب عن أسفل السافلين إلى ملكوت السموات. وأشرف السفرين السفر الباطل. فإن الواقف على الحالة التي نشأ عليها عقيب الولادة، الجامد على ما تلقفه بالتقليد من الآباء والأجداد، لازم درجة القصور وقانع بمرتبة النقص ومستبدل بمتسع فضاء "جنة عرضها السموات والأرض" ظلمة السجن وضيق الحبس، ولقد صدق القائل:

كنقص القادرين على التمام

ولم أر في عيوب الناس عيبا

إلا أن هذا السفر لما كان مقتحمه في خطب خطير لم يستغن فيه عن دليل وغفير، فاقتضى غموض السبيل وفقد الخفير والدليل وقناعة السالكين عن الحظ الجزيل بالنصيب النازل القليل، اندرس مسالكه. فانقطع فيه الرفاق وخلا عن الطائفين منتزهات الأنفس والملكوت والأفاق. وإليه دعا الله سبحانه بقوله "سنريهم آياتنا في الأفاق وفي أنفسهم" ويقوله تعالى "وفي الأرض آيات للموقنين وفي أنفسكم أفلا تبصرون" وعلى القعود عن هذا السفر وقع الإنكار بقوله تعالى "وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل أفلا تعقلون" ويقوله سبحانه "وكأين من آية في السموات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون" فمن يسر له هذا السفر لم يزل في سيره منتزها في جنة عرضها السموات والأرض وهو ساكن بالبدن مستقر في الوطن. وهو السفر الذي لا تضيق فيه المناهل والموارد ولا يضر فيه التزامم والتوارد، بل تزيد بكثرة المسافرين غنائه وتتضاعف ثمراته وفوائده؛ فغنائه دائمة غير ممنوعة وثمراته متزايدة غير مقطوعة إلا إذا بدا للمسافر فترة في سفره ووقفه في حركته فإن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وإذا زاغوا أزاغ الله قلوبهم وما الله بظلام للعبيد، ولكنهم يظلمون أنفسهم ومن لم يؤهل للجولان في هذا الميدان والتطواف في منتزهات هذا البستان ربما سافر بظاهر بدنه في مدة مديدة فراسخ معدودة مغتتما بها تجارة للدنيا أو ذخيرة للأخرة، فإن كان مطلبه العلم والدين أو الكفاية للاستعانة على الدين كان من سالكي سبيل الأخرة، وكان له في سفره شروط وآداب إن أهملها كان من عمال الدنيا وأتباع الشيطان، وإن واطب عليها لم يخل سفره عن فوائد تلحقه بعمال الأخرة، ونحن نذكر آدابه وشروطه في بابين إن شاء الله تعالى. (الباب الأول) في الآداب من أول النهوض إلى آخر الرجوع وفي نية السفر وفائدته وفيه فصلان. (الباب الثاني) فيما لا بد للمسافر من تعلمه من رخص السفر وأدلة القبلة والأوقات.

الباب الأول

في الآداب من أول النهوض إلى آخر الرجوع

وفي نية السفر وفائدته

وفيه فصلان:

الفصل الأول

في فوائد السفر وفضله ونيته

اعلم أن السفر نوع حركة ومخالطة، وفيه فوائد وله آفات- كما ذكرناه في كتاب الصحبة والعزلة.

والفوائد الباعثة على السفر لا تخلو من هرب أو طلب فإن المسافر إما أن يكون له مزعج عن مقامه ولولاه لما كان له مقصد يسافر إليه، وإما أن يكون له مقصد ومطلب.

والمهروب عنه إما أمر له نكاية في الأمور الدنيوية. كالتطاعون والوباء إذا ظهر ببلد أو خوف سببه فتنة أو خصومة أو غلاء سعر. وهو إما عام كما ذكرناه أو خاص كمن يقصد بأذية في بلدة فيهرب منها وإما أمر له نكاية في الدين كمن ابتلى في بلده بجاه ومال واتسع أسباب تصده عن التجرد لله، فيؤثر الغربة والخمول ويجتنب السعة والجاه، أو كمن يدعى إلى بدعة قهرا أو إلى ولاية عمل لا تحل مباشرته فيطلب الفرار منه.

وأما المطلوب فهو إما دنيوي كالمال والجاه أو ديني، والديني إما علم وإما عمل.

والعلم إما علم من العلوم الدينية وإما علم بأخلاق نفسه وصفاته على سبيل التجربة؛ وأما علم بآيات الأرض وعجائبها كسفر ذي القرنين وطوافه في نواحي الأرض.

والعمل إما عبادة وإما زيارة. والعبادة هو الحج والعمرة والجهاد. والزيارة أيضا من القربات وقد يقصد بها مكان كمكة والمدينة وبيت المقدس. والثغور فإن الرباط بها قريبة. وقد يقصد بها الأولياء والعلماء وهم إما موتى فتزار قبورهم وإما أحياء فيتبرك بمشاهدتهم ويستفاد من النظر إلى أحوالهم قوة الرغبة في الاقتداء بهم.

فهذه هي أقسام الأسفار ويخرج من هذه القسمة أقسام: القسم الأول: السفر في طلب العلم، وهو إما واجب وإما نفل وذلك بحسب كون العلم واجبا أو نفلا. وذلك العلم إما علم بأمور دينه أو بأخلاقه في نفسه أو بآيات الله في أرضه. وقد قال عليه السلام "من خرج من بيته في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع" وفي خبر آخر "من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة" وكان سعيد ابن المسيب يسافر الأيام في طلب الحديث الواحد. وقال الشعبي: لو سافر رجل من الشام إلى أقصى اليمن في كلمه تدله على هدى أو ترده عن ردى ما كان سفره ضائعا. ورحل جابر بن عبد الله من المدينة إلى مصر مع عشرة من الصحابة فساروا شهرا في حديث بلغهم عن عبد الله أنيس الأنصاري يحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعوه وكل مذكور في العلم محصل له- من زمان الصحابة إلى زماننا هذا- لم يحصل العلم إلا بالسفر وسافر لأجله، وأما علمه بنفسه وأخلاقه فذلك أيضا منهم فإن طريق الآخرة لا يمكن سلوكها إلا بتحسين الخلق وتهذيبه: ومن لا يطلع على أسرار باطنه وخبايا صفاته لا يقدر على تطهير القلب منها. وإنما السفر هو الذي يسفر عن أخلاق الرجال وبه يخرج الله الخبء في السموات

والأرض وإنما سمي السفر سفرا لأنه يسفر عن الأخلاق: ولذلك قال عمر رضى الله عنه للذي زكى عنده بعض اليهود: هل صحبتته في السفر الذي يستدل به على مكارم أخلاقه: لا، فقال: ما أراك تعرفه وكان بشر يقول: يا معشر القراء سيحوا تطيبوا فإن الماء إذا ساح طاب، وإذا طال مقامه في موضع تغير. وبالجملة فإن النفس في الوطن مع موادة الأسباب لا تظهر خباثت أخلاقها لاستناسها بما يوافق طبيعتها من المألوفات المعهودة، فإذا حملت وعناء السفر وصرفت عن مألوفاتها المعادة وامتنحت بمشاق الغربية انكشفت غوائلها ووقع الوقوف على عيوبها فيمكن الاشتغال بعلاجها. وقد ذكرنا في كتاب العزلة فوائد المخالطة والسفر مخالطة مع زيادة اشتغال واحتمال مشاق. وأما آيات الله في أرضه ففي مشاهدتها فوائد للمستبصر، ففيها قطع متجاورات وفيها الجبال والبراري والبحار وأنواع الحيوان والنبات، وما من شئ منها إلا وهو شاهد لله بالوحدانية ومسبح له بلسان ذلق لا يدركه إلا من ألقى السمع وهو شهيد. وأما الجاحدون والغافلون والمعترون بلامع السراب من زهرة الدنيا فإنهم لا يبصرون ولا يسمعون لأنهم عن السمع معزولون وعن آيات ربهم محجوبون "يعملون ظاهرا من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون" وما أريد بالسمع السمع الظاهر- فإن الذين أريدوا به ما كانوا معزولين عنه- وإنما أريد به السمع الباطن ولا يدرك بالسمع الظاهر إلا الأصوات. ويشارك الإنسان فيه سائر الحيوانات. فأما السمع الباطن فيدرك به لسان الحال الذي هو نطق وراء نطق الممال يشبه قول القائل- حكاية لكلام الوند والحائط- قال الجدار للوند: لم تشقني؟ فقال: سل من يدقني، ولم يتركني ورائي الحجر الذي ورائي. وما من ذرة في السموات والأرض إلا ولها أنواع شهادات لله تعالى بالوحدانية هي توحيدها، وأنواع شهادات لصانعها بالتقدس هي تسبيحها، ولكن لا يفقهون تسبيحها- لأنهم لم يسافروا من مضيق سمع الظاهر إلى فضاء سمع الباطن ومن ركافة لسان المقال إلى فصاحة لسان الحال- ولو قدر كل عاجز على مثل هذا السير لما كان سليمان عليه السلام مختصا بفهم منق الطير ولما كان موسى عليه السلام مختصا بسماع كلام الله تعالى الذي يجب تقديسه عن مشابهة الحروف والأصوات. ومن يسافر ليستقرئ هذه الشهادات من الأسطر المكتوبة بالخطوط الإلهية على صفحات الجمادات لم يطل سفره بالبدن بل يستقر في موضع ويفرغ قلبه للتمتع بسماع نغمات التسبيحات من أحاد الذرات، فماله وللتردد في القلوات وله غنية في ملكوت السموات؟ فالشمس والقمر والنجوم بأمره مسخرات. وهي إلى أبصار ذوى البصائر مسافرات في الشهر والسنة مرات، بل هي دائبة في الحركة على توالي الأوقات. فمن الغرائب أن يدأب في الطواف بأحد المساجد من أمرت الكعبة أن تطوف به، ومن الغرائب أن يطوف في أكناف الأرض من يطوف به أقطار السماء ثم مادام المسافر مفتقرا إلى أن يبصر عالم الملك والشهادة بالبصر الظاهر فهو بعد في المنزل الأول من منازل السائرين إلى الله والمسافرين إلى حضرته، وكأنه معتكف على باب الوطن لم يفيض به المسير إلى متسع الفضاء، ولا سبب لطول المقام في هذا المنزل إلا الجبن والقصور. ولذلك قال بعض أرباب القلوب: إن الناس ليقولون افتحوا أعينكم حتى تبصروا، وأنا أقول: غمضوا أعينكم حتى تبصروا، وكل واحد من القولين حق إلا أن الأول خير عن المنزل الأول القريب من الوطن، والثاني خير عما بعده من المنازل البعيدة عن الوطن التي لا يطؤها إلا مخاطر بنفسه؛ والمجاوز إليها ربما يتيه فيها سنين وربما يأخذ التوفيق بيده فيرشده إلى سواء السبيل، والهالكون في التيه هم الأكثرون من ركاب هذه الطريق ولكن السائحون بنور التوفيق فازوا بالنعيم والملك المقيم وهم الذين سبقت لهم من الله الحسنى، واعتبر هذا الملك بملك الدنيا فإنه يقل بإضافة إلى كثرة الخلق طلابه، ومهما عظم المطلوب قل المساعد. ثم الذي يهلك أكثر من الذي يملك. ولا يتصدى لطلب الملك العاجز الجبان لعظيم الخطر وطول التعب:

تعبت في مرادها الأجسام

وإذا كانت النفوس كباراً

وما أودع الله العز والملك في الدين والدنيا إلا في حين الخطر. وقد يسمى الجبان الجبن والقصور باسم الحزم و الحذر كما قيل:

وتلك خديعة الطبع النئيم

ترى الجبناء أن الجبن حزم

فهذا حكم السفر الظاهر إذا أريد به السفر الباطن بمطالعة آيات الله في الأرض . فلنرجع إلى الغرض الذي كنا نقصده ولنبيين القسم الثاني: وهو أن يسافر لأجل العبادة إما لحج أو جهاد وقد ذكرنا فضل ذلك وأدابه وأعماله الظاهرة والباطنة في كتاب أسرار الحج ، ويدخل في جملته زيارة قبور الأنبياء عليهم السلام وزيارة قبور الصحابة والتابعين وسائر العلماء والأولياء، وكل من يتبرك بمشاهدته في حياته يتبرك بزيارته بعد وفاته. ويجوز شد الرحال لهذا الغرض ولا يمنع من هذا قوله عليه السلام "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا والمسجد الحرام

والمسجد الأقصى" لأن ذلك في المساجد، فغنها متمائلة بعد هذه المساجد، وإلا فلا فرق بين زيارة قبور الأنبياء والأولياء والعلماء في أصل الفضل وإن كان يتفاوت في الدرجات تفاوتاً عظيماً بحسب اختلاف درجاتهم عند الله .

وبالجملية زيارة الأحياء أولى من زيارة الأموات. والفائدة من زيارة الأحياء طلب بركة الدعاء وبركة النظر إليهم، فالنظر إلى وجوه العلماء والصلحاء عبادة. وفيه أيضاً حركة للرغبة في الاقتداء بهم والتخلق بأخلاقهم وآدابهم؛ هذا سوى ما ينتظر من الفوائد العلمية المسفدة من أنفاسهم وأفعالهم وكيف ومجرد زيارة الأخوان في الله فيه فضل؟ كما ذكرناه في كتاب الصحبة. وفي التوراة: سر أربعة أميال زر أخاً في الله. وأما البقاع فلا معنى لزيارتها سوى المساجد الثلاثة وسوى الثغور للرباط بها، فالحديث ظاهر في أنه لا تشد الرحال لطلب بركة إلا إلى المساجد الثلاثة. وقد ذكرنا فضائل الحرمين في كتاب الحج.

وبيت المقدس له فضل كبير. خرج ابن عمر من المدينة قاصداً بيت المقدس حتى صلى فيه الصلوات الخمس ثم كر راجعاً من الغد إلى المدينة. وقد سأل سليمان عليه السلام ربه عز وجل: أن من قصد هذا المسجد لا يعنيه إلا الصلاة فيه؛ أن لا تصرف نظرك عنه ما دام مقيماً فيه حتى يخرج منه؛ وأن تخرجه من ذنوبه كيوم ولدته أمه فأعطاه الله ذلك.

القسم الثالث: أن يكون السفر للهرب من سبب مشوِّش الدين. وذلك أيضاً حسن فالفرار مما لا يطاق من سنن الأنبياء والمرسلين. ومما يجب الهرب منه الولاية والجاه وكثرة العلائق والأسباب فإن كل ذلك يشوش فراغ القلب، والدين لا يتم إلا بقلب فارغ عن غير الله، فإن لم يتم فراغه فلا يتصور أن يشتغل بالدين. ولا يتصور فراغ القلب في الدنيا عن مهمات الدنيا والحاجات الضرورية، ولكن يتصور تخفيفها وتثقلها وقد نجا المخفون وهلك المتقلون. والحمد لله الذي لم يعلق النجاة بالفراغ المطلق عن جميع الأوزار والأعباء، بل قبل المخف بفضلته وشمله بسعة رحمته. والمخف هو الذي ليست الدنيا أكبر همه، وذلك لا يتيسر في الوطن أمن اتسع جاهه وكثرت علائقه، فلا يتم مقصوده إلا بالغربة والخمول وقطع العلاقات التي لا بد عنها حتى يروض نفسه مدة مديدة. ثم ربما يمد الله بمعاونته فينعم عليه بما يقوي به يقينه ويطمئن به قلبه فيستوي عنده الحضر والسفر ويتقارب عنده وجود الأسباب والعلائق وعدمها فلا يصده شئ منها عما هو بصدده من ذكر الله، وذلك مما يعز وجوده جداً بل الغالب على القلوب الضعف والقصور عن الاتساع للخلق والخالق، وإنما يسعد بهذه القوة الأنبياء والأولياء، والوصول إليها بالكسب شديد وإن كان للاجتهاد والكسب فيها مدخل أيضاً. ومثال تفاوت القوة الباطنة فيه كتفاوت القوة الظاهرة في الأعضاء، فرب رجل ذو قوى ذى مرة سوى شديد الأعصاب محكم البنية يستقل بحمل ما وزنه ألف رطل مثلاً، فلو أراد الضعيف المريض أن ينال رتبته بممارسة الحمل والتدريب فيه قليلاً قليلاً لم يقدر عليه، ولكن الممارسة والجهد يزيد في قوته زيادة ما وإن كان ذلك لا يبلغه درجته فلا ينبغي أن يترك الجهد عند اليأس عن الرتبة العليا فإن ذلك غاية الجهل ونهاية الضلال. وقد كان من عادة السلف رضي الله عنهم مفارقة الوطن خيفة من الفتن. وقال سفيان الثوري: هذا زمان سوء لا يؤمن فيه على الخامل فكيف على المشتهرين؟ هذا زمان رجل ينتقل من بلد إلى بلد كلما عرف في موضع تحول إلى غيره. وقال أبو نعيم: رأيت سفيان الثوري وقد علق قلته بيده ووضع جرابه على ظهره فقلت: إلى أين يا أبا عبد الله؟ قال: بلغني عن قرية فيها رخص أريد أن أقيم بها، فقلت له: وتفعل هذا؟ قال: نعم إذا بلغك أن قرية فيها رخص فأقم بها فإنه أسلم لدينك وأقل لهمك وهذا هرب من غلاء السعر. وكان سرى السقطي يقول للصوفية: إذا خرج الشتاء فقد خرج أذار وأورقت الأشجار وطاب الإنتشار فانتشروا. وقد كان الخواص لا يقيم ببلد أكثر من أربعين يوماً. وكان من المتوكلين ويرى الإقامة اعتماداً على الأسباب قادحا في التوكل. وسيأتي أسرار الاعتماد على الأسباب في كتاب التوكل إن شاء الله تعالى. القسم الرابع: السفر هرباً مما يقدم في البدن كالتطاعون، أو في المال كغلاء السعر أو ما يجري مجراه. ولا حرج في ذلك بل ربما يجب الفرار في بعض المواضع، وربما يستحب في بعض بحسب وجوب ما يتربى عليه من الفوائد واستحبابه، ولكن يستثنى منه الطاعون فلا ينبغي أن يفر منه لورود النهي فيه. قال أسامة بن زيد: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن هذا الوجع - أو الشقم - رجز عذب به بعض الأمم قبلكم، ثم بفي بعد في الأرض منه" وقالت عائشة رضي الله عنها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن فناء أمتي بالطعن والطاعون فقلت: هذا الطعن قد عرفناه فما الطاعون؟ قال: غدة كعدة البعير تأخذهم في مراقهم، المسلم الميت منه شهيد والمقيم عليه المحتسب كالمرابط في سبيل الله، والفار منه كالفار من الزحف"، وعن مكحول عن أم أيمن قالت: أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض أصحابه، لا تشرك بالله شيئاً وإن عذبت أو حرقت وأطع والديك وإن أمراك أن تخرج من كل شئ هو لك فاخرج منه. ولا تترك الصلاة عمداً فإن من ترك الصلاة عمداً فقد برئت ذمة الله منه، وإياك والخمر فإنها مفتاح كل شر: وإياك والمعصية فإنها تسخط الله، ولا تفر من الزحف، وإن أصاب الناس موتان وأنت فيهم فاثبت فيهم، أنفق من طولك على أهل بيتك ولا ترفع عصاك عنهم

أخفهم بالله". فهذه الأحاديث تدل على أن الفرار من الطاعون منهي عنه وكذلك القدوم عليه. وسيأتي شرح ذلك في كتاب التوكل. فهذه أقسام الأسفار وقد خرج منه أن السفر ينقسم إلى مذموم وإلى محمود وإلى مباح. والمذموم ينقسم إلى حرام كإيقاع العبد وسفر العاق، وإلى مكروه كالخروج من بلد الطاعون. والمحمود ينقسم إلى واجب كالحج وطلب العلم الذي هو فريضة على كل مسلم، وإلى مندوب إليه كزيارة العلماء وزيارة مشاهدهم. ومن هذه الأسباب تبيين النية في السفر فإن معنى النية الانبعاث لسبب الباعث والانتهاض لاجابة الداعية. ولتكن نيته الآخرة في جميع أسفاره، وذلك ظاهر في الواجب والمندوب؛ ومحال في المكروه والمحظور.

وأما المباح فمرجه إلى النية. فمهما كان قصده بطلب المال مثلاً التعفف عن السؤال ورعاية ستر الموءة على الأهل والعيال والتصدق بما يفضل عن مبلغ الحاجة صار هذا المباح بهذه النية من أعمال الآخرة. ولو خرج إلى الحج وباعته الرياء والسعة لخرج عن كونه من أعمال الآخرة لقوله صلى الله عليه وسلم "إنما الأعمال بالنيات" فقوله صلى الله عليه وسلم الأعمال بالنيات عام في الواجبات والمندوبات والمباحات دون المحظورات فإن النية لا تؤثر في إخراجها عن كونها من المحظورات: وقد قال بعض السلف: إن الله تعالى قد وكل بالمسافرين ملائكة ينظرون إلى مقاصدهم فيعطي كل واحد على قدر نيته. فمن كانت نيته الدنيا أعطي منها ونقص من آخرته أضعافه؛ وفرق عليه همه وكثر بالحرص والرغبة شغله. ومن كانت نيته الآخرة أعطي من البصيرة والحكمة والفتنة وفتح له من التذكرة والعبرة بقدر نيته وجمع له همه ودعت له الملائكة واستغفرت له. وأما النظر في أن السفر هو الأفضل أو الإقامة، فذلك يضاهي النظر في أن الأفضل هو العزلة أو المخالطة؟ وقد ذكر مناهاجه في كتاب العزلة فليفهم هذا منه فإن السفر نوع مخالطة مع زيادة تعب ومشقة وتفرق الهم وتشنت القلب في حق الأكثرين. والأفضل في هذا ما هو الأعون على الدين: ونهاية ثمرة الدين في الدنيا تحصيل معرفة الله تعالى وتحصيل الأُنس بذكر الله تعالى، والأُنس يحصل بدوام الذكر، والمعرفة تحصل بدوام الفكر. ومن لم يتعلم طريق الفكر والذكر لم يتمكن منهما. والسفر هو المعين على التعلم في الإبتداء. والإقامة هي المعينة على العمل بالعلم في الانتهاء. وأما السياحة في الأرض على الدوا فمن المشوشات للقلب إلا في حق الأقوياء، فإن المسافرين وماله لعلى قلق إلا ما وقى الله، فلا يزال المسافر مشغول القلب تارة بالخوف على نفسه وماله، وتارة بمفارقة ما ألفه واعتاده في إقامته. وإن لم يكن معه مال يخاف عليه فلا يخلو عن الطمع والاستشراف إلى الخلق فتارة يضعف قلبه بسبب الفقر، وتارة يقوى باستحكام أسباب الطمع. ثم الشغل بالحط والترحال مشوش لجميع الأحوال، فلا ينبغي أن يسافر المرید إلا في طب علم أو مشاهدة شيخ يقتدي به في سيرته وتستفاد الرغبة في الخير من مشاهدته، فإن اشتغل بنفسه واستبصر وانفتح له طريق الفكر أو العمل فالسكون أولى به، إلا أن أكثر متصوفة هذا الأعصار - لما خلت بوطنهم عن لطائف الأفكار ودقائق الأعمال ولم يحصل لهم أنس بالله تعالى وبذكره في الخلوة وكانوا باطلين غير محترفين ولا مشغولين - قد ألفوا البطالة واستنقلوا العمل، واستوعروا طريق الكسب واستلانا جانب السؤال والكديّة، واستطابوا الرباطات المبنية لهم في البلاد، واستسخروا الخدم المنتصبين للقيام بخدمة القوم واستخفوا عقولهم وأديانهم: من حيث لم يكن قصدهم من الخدمة إلا الرياء والسمعة وانتشار الصيت واقتناص الأموال بطريق السؤال تعلقاً بكثرة الأتباع، فلم يكن لهم في الخانقاهات حكم ناقد، ولا تأديب للمريد بنافع، ولا حجر عليهم قاهر، فبسوا المرقعات واتخذوا في الخانقاهات متنزهات، وربما تلقفوا ألفاظاً مزخرفة من أهل الطامات، فينظرون إلى أنفسهم وقد تشبهوا بالقوم في خرقتهم وفي سياحتهم وفي لفظهم وعبارتهم وفي آداب ظاهرة من سيرتهم، فيظنون بأنفسهم خيراً ويحسبون أنهم يحسنون صنعاً، ويعتقدون أن كل سوداء ثمرة، ويتوهمون أن المشاركة في الظاهر توجب المساهمة في الحقائق وهبهات! فما أغزر حماقة من لا يميز بين الشحم والورم؟ فهؤلاء بغضاء الله فإن الله تعالى يبغض الشاب الفارغ. ولم يحملهم على السياحة إلا الشباب والفراغ، إلا من سافر لحج أو عمرة في غير رياء ولا سمعة، أو سافر لمشاهدة شيخ يقتدي به في علمه وسيرته وقد خلت البلاد عنه الآن. والأمور الدينية كلها قد فسدت وضعفت إلا التصوف فإنه قد انمحق بالكليّة وبطل، لأن العلوم لم تدرس بعد، والعالم إن كان عالم سوء فإنما فساده في سيرته لا في علمه، فيبقى عالماً غير عامل بعلمه، والعمل غير العلم. وأما التصوف فهو عبارة عن تجرد القلب لله تعالى واستحراق ما سوى الله. وحاصله يرجع إلى عمل القلب والجوارح. ومهما فسد العمل فات الأصل. وفي أسفار هؤلاء نظر للفقهاء من حيث أنه إتعاب للنفس بلا فائدة، وقد يقال إن ذلك ممنوع. ولكن الصواب عندنا أن نحكم بالإباحة فإن حظوظهم التفرج عن كرب البطالة بمشاهدة البلاد المختلفة، وهذه الحظوظ وإن كانت خسيصة فنفس المتحركين لهذه الحظوظ أيضاً خسيصة. ولا بأس بإتعاب حيوان خسيس لحظ خسيس يليق به ويعود إليه، فهو المتأذي والمتلذذ. والفتوى تقتضي تشييت العوام في المباحات التي لا نفع فيها ولا ضرر: فالسباحون في غير مهم في الدين والدنيا بل لمحض التفرج في البلاد كالبهائم المترددة في الصحارى فلا بأس بسياحتهم ما كفوا عن الناس شرهم ولم يلبسوا على الخلق حالهم، وإنما عصيانهم في التلبيس والسؤال على اسم التصوف والأكل من الأوقاف التي وقفت على الصوفية، لأن الصوفي عبارة عن رجل صالح عدل في دينه مع صفات أخر وراء الصلاح. ومن أقل صفات أحوال هؤلاء أكلهم أموال

السلطين، وأكل الحرام من الكبائر فلا تبقى معه العدالة والصلاح، ولو تصور صوفي فاسق لتصور صوفي كافر وفقهه يهودي. وكما أن الفقيه عبارة عن مسلم مخصوص فالصوفي عبارة عن عدل مخصوص لا يقتصر في دينه على القدر الذي يحصل به العدالة. وكذلك من نظر الى ظواهرهم ولم يعرف بواطنهم وأعطاهم من ماله على سبيل التقرب الى الله تعالى حرم عليهم الأخذ وكان ما أكلوه سحتاً، وأعني به إذا كان المعطي بحيث لو عرف بواطن أحوالهم ما أعطاهم: فأخذ المال بإظهار التصوف من غير اتصاف بحقيقته كأخذه بإظهار نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم على سبيل الدعوى، ومن زعم أنه علوى وهو كاذب وأعطاه مسلم ملا لحبه أهل البيت ولو علم أنه كاذب لم يعطه شيئاً فأخذه على ذلك حرام، وكذلك الصوفي. ولهذا احترز المحتاطون عن الأكل بالدين فإن المبالغ في الاحتياط لدينه لا ينفك في باطنه عن عورات لو انكشفت للراغب في مواساته لفترت رغبته عن المواساة. فلا جرم كانوا لا يشترون شيئاً بأنفسهم مخافة أن يسامحوا لأجل دينهم فيكونوا قد أكلوا بالدين. وكانوا يوكلون من يشتري لهم ويشترطون على الوكيل أن لا يظهر أنه لمن يشتري. نعم إنما يحل أخذ ما يعطي لأجل الدين إذا كان الأخذ بحيث لو علم المعطي من باطنه ما يعلمه الله تعالى لم يقتض ذلك فتوراً في رأيه فيه، والعامل المنصف يعلم من نفسه أن ذلك ممتنع أو عزيز؛ والمغرور الجاهل بنفسه أخرى بأن يكون جاهلاً بأمر دينه: فإن أقرب الأشياء الى قلبه قلبه فإذا التبس عليه أمر قلبه فكيف ينكشف له غيره؟ ومن عرف هذه الحقيقة لزمه لا محالة أن لا يأكل إلا من كسبه ليأمن هذه الغائلة، أو لا يأكل إلا من مال من يعلم قطعاً أنه لو انكشف له عورات باطنه لم يمنعه ذلك من مواساته. فإن اضطر طالب الحلال ومريد طيق الآخرة الى أخذ مال غيره فليصرح له، وليقل أنك إن كنت تعطيني لما تعتقده في من الدين فليست مستحقاً لذلك، ولو كشف الله تعالى ستري لم ترني بعين التوفير، بل اعتقدت أبي شر الخلق أو من شرارهم، فإن أعطاه مع ذلك فليأخذ، فإنه ربما يرضى منه هذه الخصلة وهو اعترافه على نفسه بركاكة الدين وعدم استحقاله لما يأخذه. ولكن ههنا مكيدة للنفس بينة ومخادعة فليتقن لها، وهو أنه قد يقول ذلك مظهراً أنه متشبهه بالصالحين في ذمهم نفوسهم واستحقاقهم لها ونظرهم اليها بعين المقت والإزدراء، فتكون صورة الفدح والإزدراء وباطنه وروحه هو عين المدح والإطراء، فكم من ذام نفسه وهو لها مادح بعين ذمه، فذم النفس في الخلوة مع النفس هو المحمود. وأما الذم في الملاء فهو عين الرياء إلا إذا أورده إيراد يحصل للمستمع يقيناً بأنه مقترف للذنوب ومعترف بها. وذلك مما يمكن تقيمه بقرائن الأحوال ويمكن تلييسه بقرائن الأحوال. والصادق بينه وبين الله تعالى يعلم أن مخادعته لله عز وجل أو مخادعته لنفسه محال، فلا يتعذر عليه الاحتراز عن أمثال ذلك. فهذا هو القول في أقسام السفر ونية المسافر وفضيلته.

الفصل الثاني

في آداب المسافر من أول نهوضه الى آخر رجوعه

وهي أحد عشر أدبا الأول: أن يبدأ برد المظالم وقضاء الديون واعداد النفقة لمن تلزمه نفقته، وبرد الودائع إن كانت عنده ولا يأخذ لزاده إلا الحلال الطيب، وليأخذ قدراً يوسع به على رفاقته. قال ابن عمر رضي الله عنهما من كرم الرجل طيب زاده في سفره. ولا بد في السفر من طيب الكلام وإطعام الطعام وإظهار مكارم الأخلاق في السفر، فإنه يخرج خبايا الباطن. ومن صلح لصحبة السفر صلح لصحبة الحضر: وقد يصلح في الحضر من لا يصلح في السفر. ولذلك قيل: إذا أتني على الرجل معاملوه في الحضر ورفقاؤه فلا تشكوا في صلاحه. والسفر من أسباب الضجر، ومن أحسن خلقه في الضجر فهو لحسن الخلق، وإلا فعند مساعدة الأمور على وفق الغرض قلما يظهر سوء الخلق.

وقد قيل ثلاثة لا يلامون على الضجر: الصائم والمريض والمسافر، وتمام حسن خلق المسافر الإحسان الى المكاري ومعاونة الرفقة بكل ممكن والرفق بكل ممنقطع بأن لا يجاوزه إلا بالإعانة بمركوب أو زاد أو توقف لأجله. وتمام ذلك مع الرفقاء بمزاح ومطايبة في بعض الأوقات من غير فحش ولا معصية ليكون ذلك شفاء لضجر السفر ومشاقه.

الثاني: أن يختار رفيقاً فلا يخرج وحده، فالرفيق ثم الطريق. وليكن رفيقه ممن يعينه على الدين فيذكره إذا نسي ويساعده إذا ذكر، فإن الرء على دين خليله ولا يعرف الرجل إلا برفيقه. وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن أن يسافر الرجل وحده وقال "الثلاثة نفر" وقال أيضاً "إذا كنتم ثلاثة في السفر فأمرؤ أحدكم" وكانوا يفعلون ذلك ويقولون: هذا أميرنا أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم. وليؤمروا أحسنهم أخلاقاً وأرفقهم بالأصحاب وأسرعهم الى الإيثار وطلب الموافقة. وإنما يحتاج الى أمير لأن الآراء تختلف في تعيين المنازل والطرق ومصالح السفر، ولا نظام إلا في الوحدة ولا فساد إلا في الكثرة. وإنما انتظم أمر العالم لأن مدبر الكل واحد" لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" ومهما كان المدبر واحد انتظم أمر التدبير. وإذا كثرت المدبرون فسدت الأمور في الحضر والسفر، إلا أن

مواطن الإقامة لا تخلو عن أمير عام كأمر البلد. وأمير خاص كرب الدارز وأما السفر فلا يتعين له أمير إلا بالتأشير. فلهذا وجب التأشير ليجتمع شتات الأراء. ثم على الأمير أن لا ينظر إلا لمصلحة القوم وأن يجعل نفسه وقاية لهم، كما نقل عن عبد الله المروزي أنه صحبه أبو علي الرباطي فقال: على أن تكون أنت الأمير أو أنا، فقال: بل أنت، فلم يزل يحمل الزاد لنفسه ولأبي علي على ظهره فأمرت السماء ذات ليلة فقام عبد الله طول الليل على رأس رفيقه وفي يده كسا يمنع عنه المطر فكلما قال له عبد الله: لا تفعل، يقول، ألم تقل إن الإمارة مسلمة لي؟ فلا تتحكم علي ولا ترجع عن قولك: حتى قال أبو علي: وددت أني مت ولم أقل له أنت الأمير، فهكذا ينبغي أن يكون الأمير. وقد قال صلى الله عليه وسلم "خير الأصحاب أربعة" وتخصيص الأربعة من بين سائر الأعداد لا بد أن يكون له فائدة، والذي ينقدح فيه أن المسافر لا يخلو عن رجل يحتاج إلى حفظه وعن حاجة يحتاج إلى التردد فيها" ولو كانوا ثلاثة لكان المتردد في الحاجة واحد فيبقى في السفر بلا رفيق، فلا يخلو عن خطر وعن ضيق قلب لفقد أنس الرفيق، ولو تردد في الحاجة اثنان لكان الحافظ للرحل واحداً، فلا يخلو أيضاً عن الخطر وعن ضيق الصدر. فإذن ما دون الأربعة لا يفي بالمقصود، وما فوق الأربعة يزيد فلا تجمعهم رابطة واحدة فلا ينعقد بينهم الترافيق، لأن الخامس زيادة بعد الحاجة، ومن يستغني عنه لا تتصرف المهمة إليه فلا تتم المرافقة معه. نعم في كثرة الرفقاء فائدة للأمن من المخاوف ولكن الأربعة خير للرفاقة الخاصة لا للرفاقة العامة. وكم من رفيق في الطريق عند كثرة الرفاق لا يكلم ولا يخاطب إلى آخر الطريق للاستغناء عنه. الثالث: أن يودع رفاق الحضر والأهل والأصدقاء: وليدع عند الوداع بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال بعضهم: صحبت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من مكة إلى المدينة حرسها الله، فلما أردت أن أرافقه شيعني وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "قال لقمان أن الله تعالى إذا استودع شيئاً حفظه وإنني أستودع الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك" وروى زيد بن أرقم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال "إذا أراد أحدكم سفراً فليودع أخوانه فإن الله تعالى جاعل له في دعائهم البركة" وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ودع رجلاً قال "زودك الله التقوى وغفر ذنبك ووجهك إلى الخير حيث توجهت" فهذا دعاء المقيم للمودع. وقال موسى بن وردان: أتيت أبا هريرة رضي الله عنه أودعه لسفر أردته، فقال ألا أعلمك يا ابن أخي شيئاً علمنيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الوداع، فقلت بلى قال قل "أستودعك الله الذي لا تضيعه ودائعه" وعن أنس بن مالك رضي الله عنه "أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني أريد سفراً فأوصني فقال له" في حفظ الله وفي كنفه زودك الله التقوى وغفر ذنبك ووجهك للخير حيث كنت أو أينما كنت" شك في الراوي.

وينبغي إذا استودع الله تعالى ما يخلفه أن يستودع الجمع ولا يخصص. فقد روي أن عمر رضي الله عنه كان يعطي الناس عطاياهم إذا جاءه رجل معه ابن له فقال له عمر: ما رأيت أشبه بأحد من هذا بك؟ فقال له الرجل: أحذتك عنه يا أمير المؤمنين بأمر، إني أردت أن أخرج إلى سفر وأمه حامل به فقالت: تخرج وتدعني على هذه الحالة؟ فقلت: أستودع الله ما في بطنك، فخرجت ثم قدمت فإذا هي قد ماتت" فجلسنا نتحدث فإذا نار على قبرها فقلت للقوم ما هذه النار؟ فقالوا: هذه النار من قبر فلانة نراها كل ليلة، فقلت: والله إنها لكانت صوامة قوامة، فأخذت المعول حتى انتهينا إلى القبر فحفرنا فإذا سراج وإذا هذا الغلام يدب، فقيل لي أن هذه وديعتك ولو كنت استودعت أمه لوجدتها، فقال عمر رضي الله عنه: لهو أشبه بك من الغراب بالغراب.

الرابع: أن يصلي قبل سفره صلاة الإستخارة كما وصفناها في كتاب الصلاة. ووقت الخروج يصلي لأجل السفر، فقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني نذرت سفراً وقد كتبت وصيتي فإلى أي الثلاثة أدفعها؟ إلى ابني أم أخي أم أبي: فقال النبي صلى الله عليه وسلم "ما استخلف عبد في أهله من خليفة أحب إلى الله من أربع ركعات يصليهن في بيته إذا شد عليه ثياب سفره، يقرأ فيهن بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ثم يقول: اللهم إني أتقرب بهن إليك فأخلفني بهن في أهلي ومالي فهي خليفته في أهله وماله وحرز حول داره حتى يرجع إلى أهله".

الخامس: إذا حصل على باب الدار فليقل: بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله رب أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل علي، فإذا مشى قال: اللهم بك انتشرت وعليك توكلت وبك اعتصمت وإليك توجهت اللهم أنت تقتي وأنت رجائي فأكفني ما أهمني وما لم أهتم به وما أنت أعلم به مني عز جارك وجل ثناؤك ولا إله غيرك اللهم زودني التقوى واغفر لي ذنبي ووجهني للخير أينما توجهت. وليدع بهذا الدعاء في كل منزل يرحل عنه. فإذا ركب الدابة فليقل: بسم الله وبالله والله أكبر توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإننا لربنا

لمنقلبون. فإذا استوت الدابة تحته فليقل "الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله " اللهم أنت الحامل على الظهر وأنت المستعان على الأمور. السادس: أن يرحل عن المنزل بكرة. روى جابر: أن النبي صلى الله عليه وسلم رحل يوم الخميس وهو يريد تبوك وقال "اللهم بارك لأمتي في بكورها" ويستحب أن يبتدىء بالخروج يوم الخميس، فقد روى عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه قال: فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى سفر إلا يوم الخميس. وروى أنس: أنه صلى الله عليه وسلم قال "اللهم بارك لأمتي في بكورها يوم السبت" وكان صلى الله عليه وسلم إذا بعث سرية بعثها أول النهار. وروى أبو هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال "اللهم بارك لأمتي في بكورها يوم خميسها" وقال عبد الله بن عباس: إذا كان لك إلى رجل حاجة فاطلبها منه نهاراً ولا تطلبها ليلاً واطلبها بكرة، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "اللهم بارك لأمتي في بكورها".

ولا ينبغي أن يسافر بعد طلوع الفجر من يوم الجمعة فيكون عاصياً بترك الجمعة، واليوم منسوب إليها - فكان أوله من أسباب وجوبها. والتشجيع للوداع مستحب وهو سنة قال صلى الله عليه وسلم "لأن أشيع مجاهداً في سبيل الله فأكتفه على رحله غداً أو روحه أحب إلى الدنيا وما فيها".

السابع: أن لا ينزل حتى يحمى النهار فهي السنة ويكون أكثر سيره بالليل. قال الله عليه وسلم "غليكم بالدلجة فإن الأرض تطوي بالليل ما لا تطوي بالنهار" ومهما أشرف على المنزل فليقل: اللهم رب السموات السبع وما أظللن ورب الأرضين السبع وما أظللن ورب الشياطين وما أضللن ورب الرياح وما ذرين ورب البحار وما جرين أسألك خير هذا المنزل وخير أهله وأعوذ بك من شر هذا المنزل وشر ما فيه أصرف عني شر شرارهم. فإذا نزل المنزل فليصل فيه ركعتين ثم ليقل: اللهم إني أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خلق. فإذا جن الليل فليقل: يا أرض ربي وربك الله أعوذ بالله من شرك ومن شر ما فيك وشر ما دب عليك أعوذ بالله من شر كل أسد وأسد وحية وعقرب ومن ساكني البلد ووالد وما ولد" وله ما سكن في الليل والنهار وهو السميع العليم" ومهما علا شرفاً من الأرض في وقت السير فينبغي أن يقول: اللهم لك الشرف على كل شرف ولك الحمد على كل حال، ومهما هبط سبح ومهمنا خاف الوحشة في سفره قال: سبحان الملك القدوس رب الملائكة والروح جللت السموات بالعزة والجبروت.

الثامن: أن يحتاط بالنهار فلا يمشي منفرداً خارج القافلة - لأنه ربما يغتال أو ينقطع - ويكون بالليل متحفظاً عند النوم. كان صلى الله عليه وسلم إذا نام في ابتداء الليل في السفر افتترش ذراعيه وإن نام في آخر الليل نصب ذراعيه نصباً وجعل رأسه في كفه. والغرض من ذلك أن لا يستنقل في النوم فتطلع الشمس وهو نائم لا يدري فيكون ما يفوته من الصلاة أفضل مما يطلبه بسفره .

والمستحب بالليل أن يتتأوب الرفقاء في الحراسة فإذا نام واحد حرس آخر هذه السنة. ومهما قصده عدو أو سبع في ليل أو نهار فليقرأ آية الكرسي وشهد الله وسور الإخلاص والمعوذتين. وليقل: بسم الله ما شاء الله لا قوة إلا بالله حسبي الله توكلت على الله ما شاء الله لا يأتي بالخيرات إلا الله ما شاء الله لا يصرف السوء إلا الله حسبي الله وكفى سمع الله لمن دعا ليس وراء الله منتهى ولا دون الله ملجأ" كتب الله لأغلبين أنا ورسلي إن الله قوي عزيز" تحصنت بالله العظيم واستعنت بالحي القيوم الذي لا يموت اللهم احرسنا بعينك التي لا تنام واكنفنا بركتك الذي لا يرام اللهم ارحمنا بقدرتك علينا فلا تهلك وانت تقنتنا ورجاؤنا اللهم أعطف علنا قلوب عبادك وإمائك برأفة ورحمة إنك أنت أرحم الراحمين.

التاسع: أن يرفق بالدابة إن كان راكباً فلا يحملها مالا تطيق. ولا يضر بها في وجهها فإنه منهي عنه، ولا ينام عليها فإنه يثقل بالنوم وتتأذى به الدابة كان أهل الورع لا ينامون على الدواب إلا غفوة: وقال صلى الله عليه وسلم لا تتخذوا ظهور دوابكم كراسي ويستحب أن ينزل عن الدابة غدوة وغشية يروحها بذلك فهو سنة وفيه آثار عن السلف. وكان بعض السلف يكثر بشرط أن لا ينزل ويوفي الأجرة. ثم كان ينزل ليكون بذلك محسناً إلى الدابة فيوضع في ميزان حسناته لا في ميزان حسنات المكارى. ومن أذى بهيمة بضرب أو حمل مالا تطيق طولب به يوم القيامة إذ في كل كبد حراء أجر. قال أبو الدرداء رضي الله عنه ليعبر له عند الموت: أيها البعير لا تخاصمني إلى ربك فإني لم أك أحملك فوق طاقتك. وفي النزول ساعة صدقتان، إحداهما: ترويح الدابة: والثانية: إدخال السرور على قلب المكارى. وفيه فائدة أخرى وهي رياضة البدن وتحريك الرجلين. والحذر من خدر الأعضاء بطول الركوب. وينبغي أن يقرر مع المكارى ما يحمله عليها شيئاً شيناً ويعرضه عليه، ويستأجر الدابة بعقد صحيح لنلا يثور بينهما نزاع

يؤدي القلب ويحمل على الزيادة في الكلام، فما يلفظ العبد من قول إلا لديه رقيب عتيد. فليحترز عن كثرة الكلام واللجاج مع المكارى، فلا ينبغي أن يحمل فوق المشروط شيئاً وإن خف. فإن القليل يجر الكثير ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه. قال رجل لابن المبارك وهو على دابة: احمل لي هذه الرقعة الى فلان. فقال: حتى استأذن المكارى فإني لم أشاركه على هذه الرقعة. فانظر كيف لم يلتفت الى قول الفقهاء إن هذا مما يتسامح فيه ولكن سلك طريق الورع؟ العاشر: ينبغي أن يستصحب ستة أشياء. قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر حمل معه خمسة أشياء. المرأة والمكحلة والمقراض والسواك والمشط" وفي رواية أخرى عنها، ستة أشياء المرأة والقراورة والمقراض والسواك والمكحلة والمشط. وقالت أم سعد الأنصارية: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفارقه في السفر الماء والمكحلة وقال صهيب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالإئتمد عند مضجعكم فإنه مما يزيد في البصر وينبت الشعر" وروي أنه كان يكتحل ثلاثاً ثلاثاً، وفي رواية: أنه اكتحل لليمنى ثلاثاً ولليسرى اثنتين وقد زاد الصوفية الركوة والجل. وقال بعض الصوفية: إذا لم يكن مع الفقير ركوة وحبل دل على نقصان دينه. وإنما زادوا هذا لما رأوه من الإحتياط في طهارة الماء وغسل الثياب، فالركوة لحفظ الماء الطاهر، والحبل لتجفيف الثوب المغسول ولنزع الماء من الأبار. وكان الأولون يكتفون بالتيمم ويغنون أنفسهم عن نقل الماء. ولا يبالون بالوضوء من الغدران ومن المياه كلها ما لم يتيقنوا نجاستها حتى توضع عمر رضي الله عنه من ماء في جرة نصرانية. وكانوا يكتفون بالأرض والجل عن الحبل فيفرشون الثياب المغسولة عليها. فهذه بدعة حسنة، وإنما البدعة المذمومة ما تضاد السنن الثابتة، وأما ما يعين إلى الإحتياط في الدين فمستحسن.

وقد ذكرنا أحكام المبالغة في الطهارات في كتاب الطهارة. وأن المتجرد لأمر الدين لا ينبغي أن يؤثر طريق الرخصة بل يحتاط في الطهارة ما لم يمنعه ذلك عن عمل أفضل منه .

وقيل كان الخواص من المتوكلين وكان لا يفارقه أربعة أشياء في السفر والحضر: الركوة والحبل والإبرة بخيوطها والمقراض، وكان يقول كهذه ليست من الدنيا .

الحادي عشر: في آداب الرجوع من السفر: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة أو غيره يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ويقول "لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير آيئون تائبون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده" وإذا أشرف على مدينته فليقل: اللهم اجعل لنا بها قراراً ورزقاً حسناً. ثم ليرسل الى أهله من يبشرهم بقدمه كيلاً يقدم عليهم بغتة فيرى ما يكرهه، ولا ينبغي أن يطرقهم ليلاً فقد ورد النهي عنه. وكان صلى الله عليه وسلم إذا قدم دخل المسجد أولاً وصلى ركعتين ثم دخل البيت وإذا دخل قاطتوبا توبا لربنا أوبا أوبا لا يغادر علينا حوباً".

وينبغي أن يحمل لأهل بيته وأقاربه تحفة من مطعوم أو غيره على قدر إمكانه فهو سنة. فقد روي: أنه إن لم يجد شيئاً فليضع في مخلاته حجراً وكان هذا مبالغة في الإستحاث على هذه المكرمة لأن الأعين تمتد الى القادم من السفر والقلوب تفرح به، فيتأكد الإستحباب في تأكيد فرحهم وإظهار التفات القلب في السفر الى ذكرهم بما يستصحبه في الطريق لهم فهذه جملة من الآداب الظاهرة. وأما الآداب الباطنة: ففي الفصل الأول بيان جملة منها. وجملة أن لا يسافر إلا إذا كان زيادة دينه في السفر. ومهما وجد قلبه متغيراً الى نقصان فيقف ولينصرف ولا ينبغي أن يجاوز همه منزله بل ينزل حيث ينزل قلبه وينوي في دخول كل بلدة أن يرى شيوخها ويجتهد أن يستفيد من كل واحد منهم أدباً أو كلمة لينتفع بها، لا ليحكي ذلك ويظهر أنه لقي المشايخ. ولا يقيم ببلدة أكثر من أسبوع أو عشرة أيام إلا أن يأمره الشيخ المقصود بذلك. ولا يجالس في مدة الإقامة إلا الفقراء الصادقين. وإن كان قصده زيارة أخ فلا يزيد على ثلاثة أيام فهو حد الضيافة إلا إذا شق على أخيه مفارقتة. وإذا قصد زيارة شيخ فلا يقيم عنده أكثر من يوم وليلة. ولا يشغل نفسه بالعشرة فإن ذلك يقطع بركة سفره. وكلما دخل بلدلاً لا يشتغل بشئ سوى زيارة الشيخ بزيارة منزله، فإن كان في بيته فلا يدق عليه باب هو لا يستأذن عليه إلا أن يخرج، فإذا خرج تقدم إليه بأدب فسلم عليه، ولا يتكلم بين يديه إلا أن يسأله، فإن سأله أجاب بقدر السؤال، ولا يسأله عن مسألة ما لم يستأذن أولاً. وإذا كان في السفر فلا يكثر ذكر أطعمة البلدان وأسبغياتها ولا ذكر أصدقائه فيها، وليذكر مشايخها وفقراءها. ولا يهمل في سفره زيارة قبور الصالحين بل يتفقدوها في كل قرية وبلدة. ولا يظهر حاجته إلا بقدر الضرورة ومع من يقدر على إزالتها. ويلزم في الطريق الذكر وقراءة القرآن بحيث لا يسمع غيره. وإذا كلمه إنسان فليترك الذكر ولجبه مادام يحدثه ثم ليرجع الى ما كان عليه. فإن تبرمت نفسه بالسفر أو بالإقامة فالإخالفها فالبركة في مخالفة النفس. وإذا تيسرت له خدمة قوم صالحين فلا ينبغي له أن يسافر تبرماً بالخدمة فذلك كفران نعمة. ومهما وجد نفسه في نقصان عما كان عليه في

الحضر فليعلم أن سفره معلول وليرجع إذ لو كان لحق لظهر أثره. قال رجل لأبي عثمان المغربي: خرج فلان مسافراً، فقال: السفر غربة والغربة ذلة وليس للمؤمن أن يذل نفسه، وأشار به إلى أن من ليس له في السفر زيادة دين فقد أذل نفسه وإلا فعز الدين لا ينال إلا بذلة الغربة. فليكن سفر المرید من وطن هواه ومراده وطبعه حتى يعز في هذه الغربة ولا يذل فإن من اتبع هواه في سفره ذل لا محالة إما عاجلاً وإما آجلاً.

الباب الثاني

فيما لا بد للمسافر من تعلمه من رخص السفر

وأدلة القبلة والأوقات

أعلم أن المسافر يحتاج في أول سفره إلى أن يتزوّد لديناه ولآخرته. أم زاد الدنيا: فالطعام والشراب وما يحتاج إليه من نفقة. فإن خرج متوكلاً من غير زاد فلا بأس به إذا كان سفره في قافلة أو بين قرى متصلة. وإن ركب البادية وحده أو مع قوم لا طعام معهم ولا شراب فإن كان ممن يصبر على الجوع - أسبوعاً أو عشرًا مثلاً - أو يقدر على أن يكتفي بالحشيش فله ذلك. وإن لم يكن له قوة الصبر على الجوع ولا القدرة على الإجتزاء بالحشيش فخروجه من غير زاد معصية فإنه ألقى نفسه بيده إلى التهلكة ولهذا سر سيأتي في كتاب التوكل.

وليس معنى التوكل التباعد عن الأسباب بالكلية، ولو كان كذلك لبطل التوكل بطلب الدلو والحبل ونزع الماء من البئر، ولوجب أن يصبر يسخر الله له ملكاً أو شخصاً آخر حتى يصب الماء في فيه. فإن كان حفظ الدلو والحبل لا يقدح فيه. وستأتي حقيقة التوكل في موضعها فإنه يلتبس إلا على المحققين من علماء الدين.

وأما زاد الآخرة فهو العلم الذي يحتاج إليه في طهارته وصومه وصلاته وعبادته فلا بد وأن يتزوّد منه، إذ السفر تارة يخفف عنه أموراً فيحتاج إلى معرفة القدر الذي يخففه السفر كالقصر والجمع والفطر، وتارة يشدد عليه أموراً كان مستغنياً عنها في الحضر كالعلم بالقبلة وأوقات الصلوات، فإنه في البلد يكتفي بغيره من محاريب وأذان المؤذنين وفي السفر قد يحتاج إلى أن يتعرف بنفسه. فإذن ما يفتقر إلى تعلمه ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول

العلم برخص السفر

والسفر يفيد في الطهارة رخصتين: مسح الخفين والتيمم، وفي صلاة الفرض رخصتين: القصر والجمع، وفي النفل رخصتين: أدائه على الرحلة وأدائه ماشياً، وفي الصوم رخصة واحدة وهي الفطر. فهذه سبع رخص. الرخصة الأولى: المسح على الخفين، قال صفوان بن عسال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا مسافرين أو سفر أن لانزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن فكل من لبس الخف على طهارة مبيحة للصلاة ثم أحدث فله أن يمسح على خفه من وقت حدثه ثلاثة أيام ولياليهن إن كان مسافراً، أو يوماً وليلة إن كان مقيماً ولكن بخمسة شروط: الأول: أن يكون اللبس بعد كمال الطهارة فلو غسل الرجل اليمنى وأدخلها في الخف ثم غسل اليسرى فأدخلها في الخف لم يجز له المسح عند الشافعي رحمه الله حتى ينزع اليمنى ويعيد لبسه .

الثاني: أن يكون الخف قوياً يمكن المشي فيه، ويجوز المسح على الخف وإن لم يكن منعلاً إذ العادة جارية بالتردد فيه في المنازل لأن فيه قوة على الجملة، بخلاف جورب الصوفية فإنه لا يجوز المسح عليه وكذا الجر موق الضعيف.

الثالث: أن لا يكون في موضع فرض الغسل خرق، فإن تخرق بحيث انكشف محل الفرض لم يجز المسح عليه. وللشافعي قول قديم إنه يجوز مادام يستمسك على الرجل، وهو مذهب مالك رضي الله عنه. ولأبأس به لمسيب الحاجة إليه وتعذر الخرز في السفر في كل وقت. والمداس المنسوج يجوز المسح عليه مهما كان ساتراً لاتبدو بشرة القدم من خلاله، وكذا المشقوق الذي يرد على محل الشق بشرج لأن الحاجة تمس إلى جميع ذلك فلا يعتبر إلا أن يكون ساتراً إلى مافوق الكعبين كيفما كان. فأما إذا ستر بعض ظهر القدم وستر الباقي باللفافة لم يجز المسح عليه.

الرابع: أن لا ينزع الخف بعد المسح عليه، فإن نزع فالأولى له استئناف الوضوء، فإن اقتصر على غسل القدمين جاز.

الخامس: أن يمسح على الموضع المحاذي لمحل فرض الغسل لا على الساق، وأقله ما يسمى مسحاً على ظهر القدم من الخف. وإذا مسح بثلاث أصابع أجزأه، والأولى أن يخرج من شبهة الخلاف وأكمله أن يمسح أعلاه وأسفله دفعة واحدة من غير تكرار كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم. ووصفه: أن يبيل اليدين ويضع رؤوس أصابع اليمنى من يده على رؤوس أصابع اليمنى من رجله ويمسحه بأن يجز أصابعه الى جهة نفسه، ويضع رؤوس أصابع يده اليسرى على عقبه من أسفل الخف ويمرها الى رأس القدم. ومهما مسح مقيماً ثم سافر أو مسافراً ثم أقام غلب حكم الإقامة فليقتصر على يوم وليلة. وعدد الأيام الثلاثة محسوب من وقت حدثه بعد المسح على الخف، فلو ليس الخف في الحضر ومسح في الحضر ثم خرج وأحدث في السفر وقت الزوال مثلاً مسح ثلاثة أيام ولياليهن من وقت الزوال الى الزوال من اليوم الرابع، فإذا زالت الشمس من اليوم الرابع لم يكن له أن يصلي إلا بعد غسل الرجلين فيغسل رجله ويعيد لبس الخف، ويراعي وقت الحدث ولو أحدث بعد لبس الخف في الحضر ثم خرج بعد الحدث فله أن يمسح ثلاثة أيام لأن العادة قد تقتضي اللبس قبل الخروج ثم لا يمكن الاحتراز من الحدث. فأما إذا مسح في الحضر ثم سافر اقتصر على مدة المقيمين.

ويستحب لكل من يريد لبس الخف في حضر أو سفر أن ينكس وينفض ما فيه حذراً من حية أو عقرب أو شوكة. فقد روي عن أبي أمامة أنه قال: دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بخفيه فلبس أحدهما؛ فجاء غراب فاحتمل الآخر ثم رمى به فخرجت منه حية؛ فقال صلى الله عليه وسلم "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى ينفضهما". الرخصة الثانية: التيمم بالتراب بدلاً من الماء عند العذر؛ إنما يتعذر الماء بأن يكون بعيداً عن المنزل لو مشى إليه لم يلحقه غوث القافلة إن صاح أو استغاث، وهو البعد الذي لا يعتاده أهل المنزل - في تردهم لقضاء الحاجة - التردد إليه. وكذا إن نزل على الماء عدو أو سبع فيجوز التيمم وإن كان الماء قريباً. وكذا إن احتاج إليه لعطشه في يومه لفقد الماء بين يديه فله التيمم. وكذا إن احتاج إليه لعطش أحد رفقاته فلا يجوز له الوضوء، ويلزمه بذله إما بثمن أو بغير ثمن ولو كان يحتاج إليه لطبخ مرققة أو لحم أو لبل فنتيت يجمعه به لم يجز له التيمم بل عليه أن يجتزي بالفتيت اليابس ويترك تناول المرققة. ومهما وهب له الماء وجب قبوله، وإن وهب له ثمنه لم يجب قبوله لما فيه من المنة. وإن بيع بثمن المثل لزمه الشراء وإن بيع بغير ثمن لم يلزمه. فإذا لم يكن معه ماء وأراد أن يتيمم فأول ما يلزمه طلب الماء مهما جَوَز الوصول إليه بالطلب، وذلك بالتردد حوالي المنزل وتفتيش الرحل وطلب البقايا من الأواني والمطاهر. فإن نسي الماء في رحله أو نسي بئراً بالقرب منه لزمه إعادة الصلاة لتقصيره في الطلب. وإن علم أنه سيجد الماء في آخر الوقت فالأولى أن يصلي بالتيمم في أول الوقت فإن العمر لا يوثق به. وأول الوقت رضوان الله.

تيمم ابن عمر رضي الله عنهما فقيل له: أنت تيمم وجدان المدينة تنظر إليك؟ فقال: أو أبقى الى أن أدخلها؟ ومهما وجد الماء بعد الشروع في الصلاة لم تبطل صلاته ولم يلزمه الوضوء. وإذا وجده قبل الشروع في الصلاة لزمه الوضوء.

ومهما طلب فلم يجد فليقصد صعيداً طيباً عليه تراب يثور منه غبار، وليضرب عليه كفيه بعد ضم أصابعهما ضربة فيمسح بها وجهه، ويضرب ضربة أخرى - بعد نزع الخاتم - ويفرج الأصابع ويمسح بها يديه الى مرفقيه فإن لم يستوعب بضربة واحدة جميع يديه ضرب ضربة أخرى، وكيفية التلطف فيه ما ذكرناها في كتاب الطهارة فلا نعيده.

ثم اذا صلى به فريضة واحدة فله ان يتنفل ماشاء بذلك التيمم. وان اراد الجمع بين فريضتين فعليها ان يعيد التيمم للصلاة الثانية، فلا يصلي فريضتين الا بتيممين. ولا ينبغي ان يتيمم لصلاة قبل دخول وقتها؛ فان فعل وجب عليه اعادة التيمم. ولينوع عند مسح الوجه: استباحة الصلاة. ولو وجد من الماء ما يكفيه لبعض طهارته فيستعمله ثم ليتيمم بعده تيمماً تاماً.

الرخصة الثالثة: في الصلاة المفروضة، القصر: وله أن يقتصر في كل واحدة من الظهر والعصر والعشاء على ركعتين ولكن بشروط ثلاثة: "الاول" أن يوديهافي أوقاتها فلو صارت قضاء فلاظهر لزوم الإتمام "الثاني" أى ينوي القصر فلو نوى الإتمام لزمه الإتمام، ولو شك في أنه نوى القصر أو الإتمام لزمه الإتمام "الثالث" أي لا يقتدي بمقيم

ولا بمسافر متم، فإن فعل لزمه الإتمام بل إن شك في أن إمامه مقيم أو مسافر لزمه الإتمام، وإن تيقن بعده أنه مسافر لأن شعار المسافر لا تخفى فليكن متحققا عند النية، وإن شك في أن إمامه هل نوى للقصر أم لا بعد أن عرف أنه مسافر لم يضره ذلك، لأن النيات لا يطلع عليها. وهذا كله إذا كان في سفر طويل مباح. وحد السفر من جهة البداية والنهاية فيه إشكال فلا بد من معرفته. والسفر هو الانتقال من موضع الإقامة مع ربط القصد بمقصد معلوم، فالهائم وراكب التعاسيف ليس له الترخيص وهو الذى لا يقصد موضعا معيناً، ولا يصير مسافراً مالم يفارق عمران البلد ولا يشترط أن يجاوز خراب البلد وبساتينها التى يخرج أهل البلدة إليها للتنزه. وأما القرية فالمسافر منها ينبغي أن يجاوز البساتين المحوطة دون التى ليست بمحوطة. ولو رجع المسافر إلى البلد لأخذ شىء نسيه لم يترخص إن كان ذلك وطنه ما لم يجاوز العمران، وإن لم يكن ذلك هو الوطن فله الترخيص إذ صار مسافراً بالانزعاج والخروج منه . وأما نهاية السفر فباخذ أمور ثلاثة: "الأول" الوصول إلى العمران من البلد الذى عم على الإقامة به. "الثاني" العزم على الإقامة ثلاثة أيام فصاعداً إمامي بلد أوفى صحراء. "الثالث" صورة الإقامة وأن لم يعزم كما إذا أقام على موضع واحد ثلاثة أيام سوى يوم الدخول لم يكن له الترخيص بعده، وإن لم يعزم على الإقامة وكان له شغل وهو يتوقع كل يوم إنجازها ولكنه يتعوق عليه ويتأخر فله أن يترخص وإن طالقت المدة - على أفيس القولين - لأنه منزع بقلبه ومسافر عن الوطن بصورته ولا مبالاة بصورة الثبوت على موضع واحد مع انزعاج القلب، ولا فرق بين أن يكون هذا الشغل قتالاً أو غيره، ولا بين أن تطول المدة أو تقصر، ولا بين أن يتأخر الخروج لمطر لا يعلم بقاءه ثلاثة أيام أو غيره؛ إذ ترخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصر في بعض الغزوات ثمانية عشر يوماً على موضع واحد؟. وظاهر الأمر أنه لو تمادى القتال لتمادى ترخصه؛ إذ لا معنى للتقدير بثمانية عشر يوماً. والظاهر أن قصره كان لكونه مسافراً لا لكونه غازياً مقاتلاً هذا معنى القصر.

وأما معنى التطويل فهو أن يكون مرحلتين: كل مرحلة ثمانية فراسخ، وكل فرسخ ثلاثة أميال، وكل ميل أربعة آلاف خطوة، وكل خطوة ثلاثة أقدام.

ومعنى المباح أن لا يكون عاقلاً لوالديه هارباً منهما، ولا هارباً من مالكة، ولا تكون المرأة هاربة من زوجها، ولا أن يكون من عليه الدين هارباً من المستحق مع اليسار، ولا يكون متوجهاً في قطع طريق، أو قتل أو قتل إنسان، أو طلب إدرار حرام من سلطان ظالم، أو سعى بالفساد بين المسلمين.

وبالجملة فلا يسافر الإنسان إلا في غرض، والغرض هو المحرك. فإن كان تحصيل ذلك الغرض حراماً ولولا ذلك الغرض لكان لا ينبعث لسفره فسفره معصية ولا يجوز فيه الترخيص. وأما الفسق في السفر بشرب الخمر وغيره فلا يمنع الرخصة. بل كل سفر ينهى الشرع عنه فلا يعين عليه بالرخصة ولو كان له باعثن أحدهما مباح والآخر محظور، وكان بحيث لم يكن الباعث له المحظور لكان المباح مستقبلاً بتحريكه وكان لامحالة يسافر لأجله فله الترخيص. والمتسوقة الطوافون في البلاد من غير غرض صحيح سوى التفرج لمشاهدة البقاع المختلفة في ترخصهم خلاف، والمختار أن لهم الترخيص .

الرخصة الرابعة، الجمع بين الظهر والعصر في وقتيهما وبين المغرب والعشاء في وقتيهما؛ فذلك أيضاً جائز في كل سفر طويل مباح، وفي جوازه في السفر القصير قولان.

ثم إن قدم العصر إلى الظهر فليجمع بين الظهر والعصر في وقتيهما قبل الفراغ من الظهر وليؤذن للظهر وليقيم، وعند الفراغ يقيم للعصر، ويجدد التيمم أو لا إن كان فرضه التيمم، ولا يفرق بينهما بأكثر تيمم وإقامة، فإن قدم العصر لم يجز، وإن نوى الجمع عند التحريم بصلاة العصر جاز عند المزنى، وله وجه في القياس إذ لا مستند لا يجاب تقديم النية بل الشرع جوز الجمع وهذا جمع، وإنما الرخصة في العصر فتكفى النية فيها، وأما الظهر فجاز على القانون. ثم إذا فرغ من الصلاتين فينبغي أن يجمع بين سنن الصلاتين؛ أما العصر فلا سنة بعدها ولكن السنة التى بعد الظهر يصلحها بعد الفراغ من العصر إما ركباً أو مقيماً، لأنه لو صلى راتبة الظهر قبل العصر لا تقطعت الموالاة وهي واجبة - على وجه - ولو أراد أن يقيم الأربع المسنونة قبل الظهر والأربع المسنونة قبل العصر فليجمع بينهما قبل الفريضة فيصلى سنة الظهر أولاً ثم سنة العصر، ثم فريضة الظهر ثم فريضة العصر، ثم سنة الظهر الركعتان اللتان هما بعد الفرض: ولا يبغي أن يهمل النوافل في السفر فما يفوته من ثوابها أكثر مما يناله من الربح؛ لاسيما وقد خفف الشرع عليه وجوز له أداءها على الرحلة كى لا يتعوق عن الرفقة بسببها. وإن أخر الظهر إلى العصر فيجري على هذا الترتيب ولا يبالي بوقوع راتبة الظهر بعد العصر في الوقت المكروه لأن ماله سبب لا يكره

في هذا الوقت، وكذلك يفعل في المغرب والعشاء والوتر. وإذا قدم أو أخرج فيبعد الفراغ من الفرض يشتغل بجميع الرواتب ويختم الجميع بالوتر. وإن خطر له ذكر الظهر قبل خروج وقته فليغرم على أدائه مع العصر جميعاً فهو نية الجمع؛ لأنه إنما يخلو عن هذه النية إمامية الترك أو بنية التأخر عن وقت العصر، وذلك حرام والعزم عليه حرام. وإن لم يتذكر الظهر حتى خرج وقته إما لنوم أو لشغل فله أن يؤدي الظهر مع العصر ولا يكون عاصياً، لأن السفر كما يشغل عن فعل الصلاة فقد يشغل عن ذكرها. ويحتمل أن يقال إن الظهر إنما تقع أداء إذا عزم على فعلها قبل خروج وقتها، ولكن الأظهر أن وقت الظهر والعصر صار مشتركاً في السفر بين الصلاتين، ولذلك يجب على الحائض قضاء الظهر إذا طهرت قبل الغروب. ولذلك ينقدح أن لا تشترط الموالاة ولا الترتيب بين الظهر والعصر عند تأخير الظهر، أما إذا قدم العصر على الظهر لم يجز لأن ما بعد الفراغ من الظهر هو الذي جعل وقتاً للعصر، إذ يبعد أن يشتغل بالعصر من هو عازم على ترك الظهر أو على تأخيره. وعذر المطر مجوز للجمع كعذر السفر. وترك الجمعة أيضاً من رخص السفر وهي متعلقة أيضاً بفرائض الصلوات. ولو نوى الإقامة بعد أن صلى العصر فأدرك وقت العصر في الحضر فعليه أداء العصر، وما مضى إنما كان مجزئاً بشرط أن يبقى العذر إلى خروج وقت العصر.

الرخصة الخامسة: التنفل راكباً، كان رسول الله يصلي على راحلته وإنما توجهت به دابته وأوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته. وليس على المتنفل الراكب في الركوع والسجود إلا الأيماء. وينبغي أن يجعل سجوده أخفض من ركوعه، ولا يلزمه الانحناء إلى حد يتعرض به لخطر بسبب الدابة. فإن كان في مرقد فليتم الركوع والسجود فإنه قادر عليه.

وأما استقبال القبلة فلا يجب لا في ابتداء الصلاة ولا في دوامها. ولكن صوب الطريق بدل عن القبلة. فليكن في جميع صلاته إما مستقبلاً للقبلة أو متوجهاً في صوب الطريق لتكون له جهة يثنت فيها، فلو حرف دابته عن الطريق قصداً بطلت صلاته، وإن طال ففيه خلاف إن جمحت به الدابة فأنحرفت لم تبطل صلاته - لأن ذلك مما يكثر وقوعه - وليس عليه سجود سهو إذ الجماع غير منسوب إليه، بخلاف ما لو حرف ناسياً فإنه يسجد للسهو بالأيماء.

الرخصة السادسة: التنفل للماشي جائز في السفر ويوميء بالركوع والسجود، ولا يقعد للشهادة لأن ذلك يبطل فائدة الرخصة وحكمة حكم الراكب؛ لكن ينبغي أن يتحرم بالصلاة مستقبلاً للقبلة؛ لأن الانحراف في لحظة لا عسر عليه فيه بخلاف الراكب فإن في تحريف الدابة وإن كان العنان بيد نوع عسر؛ وربما تكثر الصلاة فيطول عليه ذلك. ولا ينبغي أن يمشى في نجاسة رطبة عمداً؛ فإن فعل بطلت صلاته بخلاف ما لو وطئت دابة الراكب نجاسة. وليس عليه أن يشوش المشي على نفسه باحتراز من النجاسات التي لا تخلو الطريق عنها غالباً. وكل هارب من عدو أو سيل أو سبع فله أن يصلي الفريضة راكباً أو ماشياً كما ذكرناه في التنفل.

الرخصة السابعة: الفطر، وهو في الصوم. فللمسافر أن يفطر إلا إذا أصبح مقيماً ثم سافر فعليه إتمام ذلك اليوم. وإن أصبح مسافراً صائماً ثم أقام فعليه الإتمام. وإن أقام مفطر فليس عليه الإمساك بقية النهار. وإن أصبح مسافراً على عزم الصوم لم يلزمه بل له أن يفطر إذا أراد، والصوم أفضل من الفطر. والقصر أفضل من الإتمام للخروج عن شبهة الخلاف، ولأنه ليس في عهدة القضاء بخلاف المفطر فإنه في عهدة القضاء وربما يتعذر عليه ذلك بعائق فيبقى في ذمته، إلا إذا كان الصوم يضر به بالإفطار أفضل.

فهذه سبع رخص تتعلق ثلاث منها بالسفر الطويل وهي القصر والفطر والمسح ثلاثة أيام. وتتعلق اثنتان منها بالسفر طويلاً كان أو قصيراً وهما سقوط الجمعة وسقوط القضاء عند أداء الصلاة بالتيمم. وأما صلاة النافلة ماشياً وراكباً ففيه خلاف والأصح جوازها في القصير. والجمع بين الصلاتين فيه خلاف والأظهر اختصاصه بالطويل. وأما صلاة الفرض راكباً وماشياً للخوف فلا تتعلق بالسفر، وكذا أكل الميتة، وكذا أداء الصلاة في الحال بالتيمم عند فقد الماء، بل يشترك فيها الحضر والسفر مهما وجدت أسبابها.

فإن قلت فالعلم بهذه الرخص هل يجب على المسافر تعلمه قبل السفر أم يستحب له ذلك فإعلم أنه إن كان عازماً على ترك المسح والقصر والجمع والفطر وترك التنفل راكباً وماشياً لم يلزمه علم شروط الترخيص في ذلك، لأن الترخيص ليس بواجب عليه. وأما علم رخصة التيمم فيلزمه لأن فقد الماء ليس إليه، إلا أن يسافر على شاطئ نهر يوثق ببقاء مائه، أو يكون معه في الطريق عالم يقدر على استفتائه عن الحاجة، فله أن يؤخر إلى وقت الحاجة.

إما إذا كان يظن عدم الماء ولم يكن معه فيلزمه التعلم لا محالة. فإن قلت: التيمم يحتاج إليه الصلاة لم يدخل بعد وقتها فكيف يجب علم الطهارة بعد لم تجب وربما لا تجب؟ فأقول: من بينه وبين الكعبة مسافة لا تقطع إلا في سنة؛ فيلزمه قبل أشهر الحج إبتداء السفر. ويلزمه تعلم المناسك لأحال إذا كان يظن أنه لا يجد في الطريق من يتعلم منه؛ لأن الأصل الحياة واستمرارها. وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب. وكل ما يتوقع وجوبه توقعا ظاهرا على الظن وله شرط لا يتوصل إليه إلا بتقديم ذلك الشرط على وقت الوجوب فيجب تقديم تعلم الشرط لأحالة، كعلم المناسك قبل وقت الحج وقبل مباشرته. فلا يحل إذن للمسافر أن ينشئ السفر مالم يتعلم هذا القدر من علم التيمم. وإن كان عازما على سائر الرخص فعليه أن يتعلم أيضا القدر الذي ذكرناه من علم التيمم وسائر الرخص؛ فإنه إذا لم يعلم القدر الجائز لرخصة السفر لم يمكنه الاقتصار عليه.

فإن قلت: إنه إن لم يتعلم كيفية التنفل ركباً وماشياً ماذا يضره وغايته إن صلى أن تكون صلواته فاسدة؟ وهي غير واجبة فكيف يكون علمها واجباً؟ فأقول: من الواجب أن لا يصلح النقل على نعت الفساد، فالتنفل مع الحدث والنجاسة وإلى غير القبلة ومن غير إتمام شروط الصلاة وأركانها حرام، فعليه أن يتعلم ما يحترز به عن الناقله الفاسدة حذراً عن الوقوع في المحظورات. فهذا بيان علم ما خفف عن المسافر في سفره.

القسم الثاني

ما يتجدد من الوظيفة بسبب السفر

وهو علم القبلة والأوقات: وذلك أيضا واجب في الحضر، ولكن في الحضر من يكتفيه من محراب متفق عليه يغنيه عن طلب القبلة ومؤذن يراعي الوقت فيغنيه عن طلب علم الوقت. والمسافر قد تشتبه عليه القبلة وقد يلتبس عليه الوقت فلا بد له من العلم بأدلة القبلة والمواقيت. أما أدلة القبلة فهي ثلاثة أقسام: أرضية، كإستدلال بالجبال والقرى والأنهار. وهوائية، كإستدلال بالرياح شمالها وجنوبها وصبأها ودبورها. وسماوية، وهي النجوم

فأما الأرضية والهوائية فتختلف باختلاف البلاد، فرب طريق فيه جبل مرتفع يعلم أنه على يمين المستقبل أو شماله أو ورائه أو قدامه، فليعلم ذلك وليفهمه. وكذلك الرياح قد تدل في بعض البلاد فليفهم ذلك. ولنا نقدر على استقصاء ذلك إن لكل بلد وإقليم حكم آخر.

وأما السماوية فأدلتها تنقسم إلى نهائية وإلى ليلية.

أما النهارية: فالشمس، فلا بد أن يراعى قبل الخروج من البلد أن الشمس عند الزوال أين تقع منه، أي بين الحاجبين؟ أو على العين اليمنى؟ أو اليسرى؟ أو تميل إلى الجبين ميلاً أكثر من ذلك؟ فإن الشمس لا تعدو في البلاد الشمالية هذه المواقع. فإذا حفظ ذلك فمهما عرف الزوال بدليله الذي سنذكره عرف القبلة به. وكذلك يراعى مواقع الشمس منه وقت العصر. فإنه في هذين الوقتين يحتاج إلى القبلة بالضرورة. وهذا أيضا لما كان يختلف بالبلاد فليس يمكن إستقصاؤه.

وأما القبلة وقت المغرب فإنها تدرك بموضع الغروب. وذلك بأن يحفظ أن الشمس تغرب عن يمين المستقبل. أو هي مائلة إلى وجهه، أو قفاه. وبالشفق أيضا تعرف القبلة للعشاء الأخيرة.

وبمشرق الشمس تعرف القبلة لصلاة الصبح. فكأن الشمس تدل على القبلة في الصلوات الخمس، ولكن يختلف ذلك بالشتاء والصيف. فإن المشارق والمغرب كثيرة وإن كانت محصورة في جهتين، فلا بد من تعلم ذلك أيضا. ولكن قد يصلح المغرب والعشاء بعد غيبوبة الشفق فلا يمكنه أن يستدل على القبلة به. فعليه أن يراعى موضع القطب. وهو الكوكب الذي يقال له: الجدى: فإنه كوكب كالثابت لا تظهر حركته عن موضعه، وذلك إما أن يكون على قفا المستقبل، أو على منكبه الأيمن من ظهره، أو مكبه الأيسر في البلاد الشمالية من مكة. وفي البلاد الجنوبية كاليمين وما والاها فيقع في مقابلة المستقبل؛ فيتعلم ذلك، وما عرفه في بلده فليعمل عليه في الطريق كله إلا إذا طال السفر، فإن المسافة إذا بعدت اختلف موقع الشمس وموقع القطب وموقع المشارق والمغرب، إلا أن ينتهي في أثناء سفره إلى بلاد فينبغي يسأل أهل البصيرة. وإن انحرف عن حقيقة محاذاة القبلة ولكن لم يخرج عن جهتها لم يلزمه القضاء. وقد أورد الفقهاء خلافا في أن المطلوب جهة الكعبة أو عينها، وأشكل معنى ذلك على قوم إذ قالوا: إن قلنا إن المطلوب العين فمتى يتصور هذا مع بعد الديار؟ وإن قلنا: إن المطلوب الجهة فالواقف في المسجد إن استقبل جهة

الكعبة وهو خارج بيده عن موازاة الكعبة لاختلاف في أنه لاتصح صلاته. وقد طولوا في تأويل معنى الخلاف في الجهة والعين. ولا بد أولاً من فهم معنى مقابلة العين ومقابلة الجهة.

فمعنى مقابلة العين: أن يقف موقفاً لو خرج خط مستقيم من بين عينيه إلى جدار الكعبة لاتصل به وحصل من جانبي الخط زاويتان متساويتين "وهذه صورته والخط الخارج من موقف المصلي يقدر أنه خارج من بين عينيه" فهذه صورة مقابلة العين: وأما مقابلة الجهة. فيجوز فيها أن يتصل طرف الخط الخارجي من بين العينين إلى الكعبة من غير أن يتساوى الزاويتان عن جهتي الخط، بل يتساوى الزاويتان إلا إذا انتهى الخط إلى نقطة معينة هي واحدة. فلو مد هذا الخط على الاستقامة إلى سائر النقط من يمينها وشمالها كانت إحدى الزاويتين أضيق، فيخرج عن مقابلة العين ولكن لا يخرج عن مقابلة الجهة - كالخط الذي كتبنا عليه مقابلة الجهة - فإنه لو قدر الكعبة على طرف ذلك الخط لكان الواقف مستقبلاً لجهة الكعبة لا لعينها.

وحد تلك الجهة ما يقع بين خطين يتوهمهما الواقف مستقبلاً لجهة خارجين من العين، فيلتقى طرفاهما في داخل الرأس بين العينين على زاوية قائمة، فما يقع بين الخطين الخارجين من العينين فهو داخل في الجهة. وسعة ما بين الخطين تتزايد بطول الخطين وبالبعد عن الكعبة "وهذه صورته": فإذا فهم معنى العين والجهة فأقول: الذي يصح عندنا في الفتوى أن المطلوب العين إن كانت الكعبة بما يمكن رؤيتها، وإن كان يحتاج إلى الاستدلال عليها لتعذر رؤيتها فيكفي استئصال الجهة فأما طلب العين عند المشاهدة فمجمع عليه. وأما الاكتفاء بالجهة عند تعذر المعاينة فيدل عليه الكتاب والسنة وفعل الصحابة رضي الله عنهم والقياس.

أما الكتاب: فقوله تعالى "وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره" أي نحوه. ومن قابل جهة الكعبة يقال قد ولي وجهه شطرها.

وأما السنة: فما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لاهل المدينة "ما بين المغرب والمشرق قبلة والمغرب يقع على يمين أهل المدينة والمشرق على يسارهم". فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم جميع ما يقع بينا قبلة ومساحة الكعبة لاتفي بما بين المشرق والمغرب وإنما يفى بذلك جهتها. وروى هذا اللفظ أيضاً عن عمر وابنه رضي الله عنهما.

وأما فعل الصحابة رضي الله عنهم: فما روى أن مسجد قباء كانو في صلاة الصبح بالمدينة مستقبليين لبيت المقدس مستدبرين الكعبة - لأن المدينة بينهما - فقيل لهم: الآن قد حولت القبلة إلى الكعبة فاستداروا في أثناء الصلاة من غير طلب دلالة ولم ينكر عليهم. وسمي مسجد "ذا القبليتين" ومقابلة العين من المدينة إلى مكة لاتعرف إلا بأدلة هندسية يطول النظر فيها؛ فكيف أدركوا ذلك على البديهة في أثناء الصلاة وفي ظلمة الليل؟ ويدل أيضاً من فعلهم أنهم بنوا المساجد حوالي مكة وفي سائر بلاد الإسلام ولم يحضروا قط مهندسا عند تسوية المحاريب، ومقابلة العين لاتدرك إلا بدقيق النظر الهندسي.

وأما القياس: فهو أن الحاجة تمس إلى الاستقبال وبناء المساجد في جميع أقطار الأرض، ولا يمكن مقابلة العين إلا بعلوم هندسية لم يرد الشرع بالنظر فيها بل ربما يزجر عن التعمق في علمها فكيف يبنى أمر الشرع عليها؟ فيجب الاكتفاء بالجهة للضرورة. وأما دليل صحة الصورة التي صورناها: وهو حصر جهات العالم في أربع جهات فقوله عليه السلام في آداب قضاء الحاجة، لاتستقبلوا بها والمغرب على يمينه فنهى عن جهتين ورخص في جهتين. ومجموع ذلك أربع جهات. ولم يخطر ببال أحد أن جهات العالم يمكن أن تفرض في ست أو سبع أو عشر. وكيفما كان فما حكم الباقي؟ بل الجهات تثبت في الاعتقادات بناء على خلقه الإنسان، وليس له إلا أربع جهات: قدام وخلف ويمين وشمال فكانت الجهات بالإضافة إلى الإنسان في ظاهر النظر أربعاً. والشرع لا يبيّن إلا على مثل هذه الإعتقادات فظهر أن المطلوب الجهة، وذلك يسهل أمر الإجهاد فيها وتعلم به أداة القبلة. فأما مقابلة العين فإننا نتعرف بمعرفة مقدار عرض مكة عن خط الإستواء، ومقدار درجات طولها وهو بعدها عن أول عمارة في المشرق. ثم يعرف ذلك أيضاً في موقف المصلي، ثم يقابل أحدهما بالآخر. ويحتاج فيه إلى آلات وأسباب طويلة، والشرع غير مبني عليها قطعاً. فإذن القدر الذي لا بد من تعلمه من آلة القبلة: موقع المشرق والمغرب في الزوال، وموقع الشمس وقت العصر. فبهذا يسقط الوجوب.

فإن قلت: فلو خرج المسافر من غير تعلم ذلك هل يعصى؟ فأقول: إن كان طريقه على قري متصله فيها محاريب، أو كان معه في الطريق بصير بأدلة القبلة موثوق بعدالته وبصيرته ويقدر على تقليده فلا يعصى. وإن لم يكن معه شيء من ذلك عصى. لأنه سيستعرض لوجوب الاستقبال ولم يكن قد حصل علمه فصار ذلك كعلم التيمم وغيره. فإن تعلم هذه الأدلة عليه الأمر بغيم مظلم. أو ترك التعلم ولم يجد في الطريق من يقلده، فعليه أن يصلي في الوقت حسب حاله، ثم عليه القضاء سواء أصاب أم أخطأ. والأعمى ليس له إلا التقليد فليقلد من يوثق بدينه وبصيرته إن كان مقلده مجتهداً في القبلة، وإن كانت القبلة ظاهرة فله اعتماد قول كل عدل بخيره بذلك في حضر أو سفر وليس للأعمى ولا للجاهل أن يسافر في قافلة ليس فيها من يعرف أدلة القبلة - حيث يحتاج إلى الاستدلال - كما ليس للعامي أن يقيم ببلدة ليس فيها فقيه عالم بتفصيل الشرع، بل يلزمه الهجرة إلى حيث يجد من يعلمه دينه، وكذا إن لم يكن في البلد إلا فقيه فاسق فعليه الهجرة أيضاً إذ لا يجوز له اعتماد فتوى الفاسق، بل العدالة شرط لجواز قبول الفتوى - كما في الرواية - وإن كان معروفاً بالفقه مستور الحال في العدالة والفسق فله القبول مهما لم يجد من له عدالة ظاهرة لأن المسافر في البلاد لا يقدر أن يبحث عن عدالة المفتين. فإن رآه لايساً للحريز أو ما يغلب عليه الإبرسيم أو راكباً لفرس عليه مركب ذهب فقد ظهر فسقه وامتنع عليه قبول قوله، فليطلب غيره. وكذلك إذا رآه يأكل على مائدة سلطان أغلب ماله حرام أو يأخذ منه إدراراً أو صلة من غير أن يعلم أن الذي يأخذ من وجهه حلال، فكل ذلك فسق يقدر في العدالة ويمنع من قبول الفتوى والرواية والشهادة .

وأما معرفة أوقات الصلوات الخمس فلا بد منها. فوقت الظهر يدخل بالزوال، فإن كل شخص لا بد أن يقع له في ابتداء النهار ظل مستطيل في جانب المغرب، ثم لايزال ينقص وقت الزوال، ثم يأخذه في الزيادة في جهة المشرق ولا يزال يزيد إلى الغروب فليقيم المسافر في موضع أو لينصب عوداً مستقيماً، وليعلم على رأس الظل، ثم لينظر بعد ساعة فإن رآه في النقصان فلم يدخل بعد وقت الظهر.

وطريقه في معرفة ذلك أن ينظر في البلد - وقت أذان المؤذن المعتمد - ظل قامته، فإن كان مثلاً ثلاثة أقدام بقدمه فمهما صار كذلك في السفر وأخذ في الزيادة صلى. فإن زاد عليه ستة أقدام ونصف بقدمه دخل وقت العصر، إذ ظل كل شخص بقدمه ستة أقدام ونصف بالتقريب. ثم ظل الزوال يزيد كل يوم إن كان سفره من أول الصيف. وإن كان من أول الشتاء فينقص كل يوم. وأحسن ما يعرف به ظل الزوال الميزان فليستصحبه المسافر. وليتعلم اختلاف الظل به في كل وقت. وإن عرف موقع الشمس من مستقبل القبلة وقت الزوال وكان في السفر في موضع ظهرت القبلة بدليل آخر، فيمكنه أن يعرف الوقت بالشمس بأن تصير بين عينيه مثلاً إن كانت كذلك في البلد. وأما وقت المغرب فيدخل في الغروب، ولكن تحجب الجبال المغرب عنه، فينبغي أن يظهر إلى جانب المشرق فهمما ظهر سواد في الأفق مرتفع من الأرض قدر رمح فقد دخل وقت الغروب. وأما العشاء فيعرف بغيبوبة الشفق - وهو الحمرة - فإن كانت محجوبة عنه بجبال فيعرفه بظهور الكواكب الصغار وكثرتها، فإن ذلك يكون بعد غيبوبة الحمرة.

وأما الصبح فيبدو في الأول مستطيلاً كذنب السرحان فلا يحكم به إلى أن ينقضي زمان. ثم يظهر بياض معترض لا يعسر إدراكه بالعين لظهوره، فهذا أول الوقت. قال صلى الله عليه وسلم "ليس الصبح هكذا - وجمع بين كفيه - وإنما الصبح هكذا - ووضع إحدى سبابتيه على الأخرى وقتحهما -" وأشار به إلى أنه معترض. وقد يستدل عليه بالمنازل وذلك تقريب لا تحقيق فيه. بل الإعتدال على مشاهدة انتشار البياض عرضاً لأن قوماً ظنوا أن الصبح يطلع قبل الشمس بأربع منازل، وهذا خطأ لأن ذلك هو الفجر الكاذب. والذي ذكره المحققون أنه يتقدم على الشمس بمنزلتين وهذا تقريب، ولكن لا اعتماد عليه فإن بعض المنازل تطلع معترضة منحرفة فيقصر زمان طلوعها، وبعضها منتصبه فيطول زمان طلوعها، ويختلف ذلك في البلد اختلافاً يطول ذكره. نعم تصلح المنازل لأن يعلم بها قرب وقت الصبح وبعده، فأما حقيقة أول الصبح فلا يمكن ضبطه بمنزلتين أصلاً. وعلى الجملة فإذا بقيت أربع منازل إلى طلوع قرن الشمس بمقدار منزلة يتقن أنه الصبح الكاذب، وإذا بقي قريب من منزلتين يتحقق طلوع الصبح الصادق، ويبقى بين الصبحين قدر ثلثي منزلة بالتقريب يشك فيه أنه من وقت الصبح الصادق أو الكاذب، وهو مبدأ ظهور البياض وانتشاره قبل اتساع عرضه فمن وقت الشك ينبغي أن يترك الصائم السحور، ويقدم القائم الوتر ولا يصلي صلاة الصبح حتى تنقضي مدة الشك، فإذا تحقق صلى. ولو أراد مزيد أن يقدر على التحقيق وقتاً معيناً يشرب فيه وتسحراً ويقوم عقيب الصبح متصللاً به لم يقدر على ذلك، فليس معرفة ذلك في قوة البشر أصلاً، بل لا بد من مهلة للتوقف والشك. ولا اعتماد إلا على العيان، ولا اعتماد في العيان إلا على أن يصير الضوء

منتشراً في العرض حتى تبدو مبادي الصفرة. وقد غلط في هذا جمع من الناس كثير يصلون قبل الوقت. ويدل عليه ما روى ابو عيسى الترمذي في جامعه باسناده عن طلق بن علي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "كلوا واشربوا ولا يهيبنكم الساطع المصعد وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الأحمر" وهذا صريح في رعاية الحمرة. قال ابو عيسى - وفي الباب عند عدي بن حاتم وأبي ذرّ وسمرة بن جندب - وهو حديث حسن غريب والعمل على هذا عند أهل العلم. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: كلوا واشربوا ما دام الضوء ساطعاً. قال صاحب الغريبين: أي مستطيلاً. فإذا لا ينبغي أن يعول إلا ظهور الصفرة وكأنها مبادي الحمرة. وإنما يحتاج المسافر الى معرفة الأوقات لأنه قد يبادر بالصلاة قبل الرحيل حتى لا يشق عليه النزول، أو قبل النوم حتى يستريح. فإن وطن نفسه على تأخير الصلاة الى أن يتيقن فتسمح نفسه بفوات فضيلة أول الوقت ويتجشم كلفة النزول وكلفة تأخير النوم الى التيقن استغنى عن تعلم علم الأوقات. فإن المشكل أوائل الأوقات لا أوساطها.